للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أشاد بالتوجيهات السامية لتعديل نطاق تطبيق القانون

الخرينج: قانون البصمة الوراثية جاء لمساعدة أجهزة الأمن ولم يلزم الجميع بإجرائها

مبارك الخرينج

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة السابق مبارك الخرينج بالتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بشأن تغير نطاق تطبيق قانون البصمة الوراثية وفقا للدستور والقانون وحفظ الخصوصية للمواطنين، مشيدا بهذه التوجيهات السامية التي تدل على حرص سموه على أهله وشعبه من أي تجريح أو مساس. وأكد الخرينج أن قانون البصمة الوراثية أقر في المجلس من أجل مساعدة الأجهزة الأمنية في معرفة جرائم أمن الدولة والجرائم الجنائية لحماية استقرار وأمن الكويت من المجرمين والمخربين، مؤكدا أن هذا القانون عند عرضه لم يأت من أجل إلزام جميع المواطنين على البصمة الوراثية.

وعبر الخرينج عن رفضه ربط البصمة الوراثية باستكمال المواطنين معاملاتهم واستخراج جوازات السفر الخاصة بهم، مشيرا إلى أن هذين الأمرين ليس بينهما أي ارتباط قانوني، لافتا إلى أن جواز السفر حق لكل مواطن وحرية التنقل حرية شخصية وهي أيضا حق لكل مواطن.

السعيد: آن الأوان لإعطاء الشباب دورهم في رسم سياسة البلد

عبد المحسن السعيد

قال مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة عبدالمحسن علي الخلف السعيد إنه قررت خوض الانتخابات البرلمانية لمجلس الامة عن الدائرة الثالثة معتقدا ان المجلس بحاجة لفكر شبابي وقد آن الأوان لإعطاء الشباب دورهم المفترض في رسم السياسة العامة للبلد، مشيرا الى ان هناك الكثير من السلبيات التي لمسها الجميع من اداء السلطتين التشريعية والتنفيذية ومطلوب منا جميعا التركيز على المصلحة العامة وأن نبدأ بسن القوانين التي تعالج قضايانا التي لايزال يئن منها الجميع.

وذكر السعيد في تصريح صحافي بعد تسجيل ترشحه أن الجميع يتفق على ضعف اداء كل من المجلس والحكومة، خلال المرحلة الماضية وعدم قدرة اي منهما في تحقيق طموحات المواطنين على الرغم من تسريع وتيرة إقرار القوانين والتي للأسف نجد انها لاتزال غير مطبقة ولعل تأخر إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد لدليل على عدم الجدية في الإصلاح موضحا انه على يقين بأن الإصلاح الحقيقي يكون بتطبيق احكام الدستور، خصوصا فيما يتعلق بالباب المتعلق بالحقوق كتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة، حيث انها لاتزال مجرد عناوين.

وأكد السعيد انه يملك أجندة إصلاحية للنهوض بالخدمات العامة وتطوير القطاعات الصحية والتعليمية والمعيشية والاقتصادية معربا عن أمله بأن يحظى بثقة الناخبين لحمل همومهم ومطالبهم تحت قبة عبدالله السالم وصولا لتحقيقها.

العنزي: السلطة التشريعية تحتاج تغييراً جذرياً

خالد العنزي

بعد تقديم طلب ترشحه لانتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الثانية، قال المحامي خالد العنزي إن السلطة التشريعية بحاجة ملحة لتغيير جذري بعد أن فشلت فشلا ذريعا في حل أي مشكلة من المشاكل المعروفة والتقليدية مثل الإسكان والصحة والتعليم والظروف المعيشية، مبينا أن السلطة التشريعية على مدى السنوات القليلة الماضية وصلت إلى حد أن تكون هي بنفسها الجزء الأكبر من المشكلة الحقيقية التي تواجه الكويت.

وأضاف العنزي أن التغيير المنشود يجب أن يقوم على ثلاثة محاور متكاملة وهي الفكر والصدق والعمل، حيث إن هذه المقومات تحمل في تركيبتها المدروسة ضمان التوصل إلى نتائج ملموسة وسريعة دون الوقوع مرة أخرى في براثن تداعيات الحلول الترقيعية والمجتزئة والتي تتفرع عنها بعد وقت قصير جدا من تنفيذها مشاكل إضافية دون حل المشاكل الأساسية حتى أصبحت المشكلات في الكويت توصف بكرات الثلج التي تتدحرج وتكبر دون أن تجد من يوقفها أو يحطمها، وذلك لغياب الرغبة في ذلك، بالإضافة إلى الاستهتار والتقاعس في البحث عن حلول، مع اللجوء إلى أسهل وأسوأ الطرق من خلال محاولات بائسة تتركز كلها حول جيوب المواطنين ومكتسباتهم واعتبارهم شركاء في المحن والأعباء والأزمات فقط، أما في وقت الرخاء فهم غير موجودين وليس لهم أي دور أو رأي مما ضيع الكثير من الفوائض المالية التي كان يمكن أن تحل كل المشكلات التي نعاني منها اليوم.

المواطن أصيب بالإرهاق والتعب من السلطتين

وأكد العنزي أن المواطن الكويتي أصيب بالإرهاق والتعب والملل من طريقة إدارة الأمور من قبل السلطتين معا وصبر كثيرا وأعطى من الفرص للسلطتين أكثر مما يجب أن يعطيها بدافع الانتماء والوطنية والوعي السياسي الكبير للمحافظة على الاستقرار في الحياة السياسية، مشيرا إلى أن السلطتين تجاهلتا وعي المواطن الكويتي واعتبرتا موقفه ضعفا وقلة حيلة وهو ليس كذلك على الإطلاق.

وأوضح العنزي أن العمل البرلماني يجب أن يعود إلى مساره الصحيح بعد أن خرج عنه بشكل كامل ليكون تارة غارقا في العشوائية والصراخ غير المنجز والانجراف للتأزيم، وتارة أخرى أداة رخيصة في يد الحكومة، مبينا أن تفعيل العمل البرلماني بصورته الصحيحة يتحقق بإعادة تفعيل التشريع والرقابة التي تعتبر أساسا لوجود المجلس وذلك من خلال الفكر النير والتعقل والتدبر بهدوء بعيدا عن الغوغائية والعشوائية ووضع مصلحة الكويت والكويتيين في المقام الأول والأخير، «وإلا فإن الوضع سيزداد سوءا وسنصل إلى مرحلة تتفوق علينا المشكلات ونصبح منقادين تابعين لا نملك القرار ولا المبادرة وهو منتهى العجز».

الحمود لـ «الأنباء»: تحاور الناخب مع المرشح يحقق التمثيل الأفضل في البرلمان

عبدالله راكان

أكد مرشح الدائرة الخامسة الشيخ مالك الحمود ضرورة وجود مجلسي أمة ووزراء جديدين، مشددا على أهمية ان تأتي حكومة جديدة تنهي الأخطاء السابقة التي ارتكبت بحق المواطنين من زيادة البنزين إلى رفع الدعوم عن الكهرباء، مشددا على ضرورة وجود مصالحة عامة مع المتهمين في قضايا الرأي العام.

وأضاف الحمود، في تصريح لـ «الأنباء» أن المساس بمقام صاحب السمو الأمير مرفوض قانونيا ودستوريا وشرعيا، وصاحب السمو هو رمزنا، موضحا انه ينطلق بغيرته على وطنه ودينه، مطالبا الناخبين بمحاسبته إذا حاد عن نهجه المعلن، رافضا جميع الأصوات التي لا تؤيد المصالحة، ومطالبا بخروج سجناء الرأي، مشددا على ضرورة تحاور المرشحين مع الناخبين ومعرفة برامجهم الانتخابية حتى تكون البداية صحيحة واختيار الأجدر بتمثيلهم في البرلمان.

وأشار إلى ضعف أداء المجلس السابق، موضحا ان المجلس المقبل سيكون على قدر المسؤولية في حماية المواطنين خاصة أصحاب الدخول المتوسطة والضعيفة، لافتا الى ان مواطني الدائرة الخامسة على قدر المسؤولية الوطنية وانهم متجردون من الطائفية والقبلية والعنصرية، مضيفا انه متفائل بالمجلس المقبل وأن باستطاعتنا أن نسير بعجلة التقدم في الكويت إلى الأمام.

الشيخ مالك الحمود

الخالدي يعتذر عن عدم الترشح في «الرابعة»

بدر الخالدي

تقدم بدر الخالدي بالشكر الجزيل إلى أبناء الدائرة الانتخابية الرابعة الكرام وإلى أبناء عمومته على ثقتهم الغالية به، مقدما اعتذاره عن عدم خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة.

السلمان يفكر في خوض الانتخابات المقبلة عن الدائرة الأولى

علمت «الأنباء» من مصادر انتخابية بأن أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.عبدالله السلمان يفكر جديا في خوض الانتخابات بالدائرة الأولى في ضوء رغبة التغيير التي بدأت تتعالى وتيرتها في جميع الدوائر الانتخابية.

ويعتبر الدكتور السلمان من العناصر الأكاديمية الواعدة والذي يمتلك مهارات وخبرات علمية وعملية واسعة خاصة في القطاعات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، كما يتمتع بسمعة ممتازة بين النخب المثقفة وكذلك الامتداد العائلي الكبير في الدائرة الأمر الذي يجعل منه مرشحا منافسا خاصة خلال الفترة الحالية التي تتفق فيها أغلبية الناخبين بأن موعد التغيير قد حان من أجل مسايرة الأوضاع القادمة وخاصة الاقتصادية التي تؤثر على دخل المواطنين.

عبدالله السلمان

أزمة الدوائر الانتخابية تؤدي إلى الحل الرابع في الحياة البرلمانية

شكل موضوع الدوائر الانتخابية أزمة سياسية عاصفة أفضت إلى قرار حل مجلس الامة للفصل التشريعي العاشر في 21 مايو 2006 حلا دستوريا استنادا الى المادة 107 من الدستور حين اصدر صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد المرسوم رقم 146 لسنة 2006 بحل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة.

وكان هذا الحل نتيجة حالة الاحتقان السياسي في الكويت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جانب والكتل النيابية من جانب آخر لتعيد الأمور لنصابها. ولكنها باءت بالفشل. وكانت الاجواء السياسية في الكويت قد تلبدت وسط خيارات تصعيدية ذهبت في اتجاه حل مجلس الأمة كخيار أخير للخروج من الأزمة الراهنة التي تمر بها الكويت، وتفاقمت أزمة الدوائر الانتخابية بين معسكر المؤيد لتقليص الدوائر الى الخمس ومعسكر الابقاء على نظام الخمس والعشرين، ازدادت حدة المواجهة بين اعضاء مجلس الأمة والحكومة برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد لتصل لتقديم النواب أحمد السعدون وأحمد المليفي ود.فيصل المسلم طلبا لاستجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، بسبب الخلاف بين الحكومة ومجلس الأمة حول ملف تعديل الدوائر الانتخابية.

هكذا تفجرت أزمة الدوائر بعد سحب لجنة الداخلية والدفاع تقريرها بخصوص الدوائر في 17 مارس 2006 كرت السبحة وتصاعدت الازمة إذ لم تهدأ الساحة في تجاذبات بشأن مقترحات الدوائر الانتخابية، فمن مقترح اللجنة الوزارية الى تراجع الحكومة وتقديمها الدوائر العشر، واحالتها للدستورية، الى تجمع الـ 29 والتجمعات الشبابية والبرتقالية الحشود الشعبية الى ان انتهت بتجمع المستقلين في 20 مايو 2006 تم صدور مرسوم الحل.

فقد نص المقترح الحكومي على خفض الدوائر الانتخابية من 25 الى 10، بينما طالب 29 نائبا بتقليص الدوائر الى خمس.

فقد قسم هذا النظام الذي وضع عام 1980 دولة الكويت الى 25 دائرة انتخابية، ومنح لكل دائرة مقعدين، وقد جوبه هذا النظام الانتخابي بمطالبات برلمانية وشعبية لتعديله، كما برزت احتجاجات تحولت الى ما يشبه «الثورة البرتقالية» في الكويت دفعت بالحكومة إلى تشكيل لجنة لتقليص عدد الدوائر الانتخابية، وقد استنتجت اللجنة الوزارية الحكومية أن هذا النظام الانتخابي يحوي العديد من السلبيات. ومن أهمها، انه يكرس الطائفية والفئوية والقبلية، كما يسمح بشراء الاصوات والتأثير في توجهات الناخبين، وبالتحايل على بيانات المواطن الانتخابي، وببروز ما أصبح يُعرف بـ «نواب الخدمات» على حساب الدور التشريعي للنائب، ويظهر أيضا التباين الكبير في اعداد الناخبين.

ففي 7 مايو 2006 جمعت القيادات الوطنية في ندوة ديوان الصقر: الخمس ضمانة الاصلاح ومعارضو التقليص يرفضون الخمس ويتمسكون بالخدمات ثم 9 مايو استقال وزير الإعلام انس الرشيد احتجاجا على محاولات تعديل الدستور ومجلس الوزراء يدخل الدوائر في حلقة خطيرة وفي 10 مايو أقر مجلس الوزراء 10 دوائر وراجع عن تعديل الدستور قبل استقالة وزير الإعلام والفهد بالوكالة بالرغم من تمسك اللجنة الوزارية بتصورها حول الدوائر الخمس.

وفي 12 مايو أعلن التحالف الديموقراطي تمسكه بالخمس والكتلة الدستورية تطالب بالخمس أو العشر بالإجماع.

وفي 13 مايو حذرت القوى السياسي الحكومة من التسويف في إصلاح الدوائر.

وفي 14 مايو هدد التورط الحكومي في الإحالة إلى الدستورية إصلاح الدوائر والحكومة سلمت مقترح الدوائر العشر وجديتها على المحك والقوى السياسية ترفض المشروع الحكومي وتدعو إلى الدائرة الواحدة.

وفي 15 مايو أعلن 25 نائبا في ديوان الصقر انه لا للتأجيل ولا للتسويف ولا للإحالة إلى الدستورية.

وفي 17 مايو تمت إحالة مقترح الدوائر العشر إلى الدستورية بأصوات 16 وزيرا و17 نائبا واستجواب رئيس مجلس الوزراء من قبل السعدون والمليفي والمسلم، ورئيس الوزراء يصرح «خذوها مني.. انتخابات 2007 عشر دوائر». وانتقاد نيابي لمنع الجمهور من حضور جلسة مجلس الأمة.

وفي 18 مايو تم انقسام في كل الاطراف والسباق بين التصعيد والبحث عن مخارج، والسعدون والمليفي والمسلم قدموا أول استجواب لرئيس الوزراء والحكومة طلبت جلسة خاصة ومستعدة لسحب مشروعها من الدستورية.

وفي 19 مايو تم التسابق على بلورة حلول وكل المخارج مغلقة والخيارات مفتوحة.

وفي 20 مايو أقسمت مجموعة الـ 29 على التمسك بالخمس وبالاستجواب والعنجري يصرح بان الحكومة غير جادة في الإصلاح.

وفي 21 مايو تظاهرة للمستقلين أمام مجلس الأمة أقسمت على رفض سحب مقترح الدوائر العشر من الدستورية والخرافي بعد لقائه الأمير: الجهود تسير في الاتجاه الخاطئ.

مرسوم الحل

وفي 21 مايو ايضا توجه أمير الكويت صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بكلمة الى الشعب الكويتي بثها التلفزيون الرسمي اعلن فيها قرار حل مجلس الأمة وانتقد سموه الاجواء المتأزمة التي سادت في الساحة الكويتية بسبب المواجهة بين النواب والحكومة حول تقليص الدوائر الانتخابية وبعد صدور مرسوم حل مجلس الامة توجه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد بكلمة الى الشعب هذا نصها:

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب).

الحمد لله الذي تفرد بكل كمال، وتفضل على عباده بجزيل النوال بيده الخير كله، فله الحمد على كل حال، وفي كل حال.

إخواني وأبناء وطني الكرام،

لقد أفاء المولى القدير على بلدنا الكريم بفيض من نعمه وفضله، وعاش اهله الطيبون منذ نشأته إخوة متحابين تحكمهم ثوابت راسخة تعارفوا عليها وارتضوها، وحرصوا جميعا على ترسيخها وصيانتها، فكانت الكويت وأصبحت كما نعرفها رمزا ونموذجا للوحدة الوطنية والتلاحم والتكاتف، عصية على كل من اراد بها سوءا وشرا.

وقد عاش الكويتيون معاني الديموقراطية وجوهرها في اطار الاسرة والأهل والفريج والديوانية، قبل ان تنطلق المسميات والمصطلحات التنظيرية المستحدثة، فالديموقراطية ممارسة متجذرة في وجدان اهل الكويت تكرست عبر الاجيال المتعاقبة.

إخواني المواطنين،

لا شك أنكم تتابعون ما تشهده الساحة من مظاهر وممارسات ضمن اطار الجدل الدائر حول مسألة تعديل الدوائر الانتخابية، ولعلكم تعرفون اننا اول من بادر بطرق هذا الموضوع، انطلاقا مما تلمسناه من ضرورة إعادة النظر في النظام الانتخابي الحالي، وعليه فقد كلفت لجنة وزارية مطعمة بعدد من الشخصيات التي تتمتع بالخبرة والنزاهة والحرص على المصلحة الوطنية لتتولى دراسة هذه المسألة.

وقد كان الأمل بعد ان تشبع الامر بحثا ونقاشا بأن يبقى الحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت قبة البرلمان، وفي ظل ما يحكمهما من مبادئ ونصوص الدستور والقانون وفي إطار ما تم التوافق عليه من ثوابتنا الوطنية الاصيلة، بمراعاة من يحيط ببلدنا من تحديات ومخاطر توجب علينا جميعا ان نعمل على صيانة امنه واستقراره.

وقد تابعنا جميعا حالة الشحن والتأجيج التي شغلتنا عن باقي اولوياتنا، وما دأب عليه البعض من ممارسات انحرفت عن المسار البرلماني السليم، والتي باتت تشكل تهديدا لأمن الوطن واستقراره، بما انطوت عليه من مظاهر الفتنة والشقاق وهز الثقة بين ابناء المجتمع الكويتي وإضعاف وحدتنا الوطنية وهي السياج الحامي والحصن المتين لكويتنا الغالية.

ولا شك ان هذه الأجواء المشحونة التي تغيب فيها الحكمة والعقلانية ويسود فيها التشكيك والتصعيد لا تسمح بالتوصل الى حلول عملية مدروسة لمسألة مهمة تشكل احد اهم محاور العمل الوطني.

إخواني وأبناء وطني الكرام،

لقد انتظرت طويلا املا في انجلاء هذه الغيمة عن سماء وطننا العزيز، من خلال حوار ايجابي بناء تحت قبة البرلمان ولكن بعد ان حجب غبار الصراعات والمساجلات نور الحقيقة وامتزجت المصالح الخاصة بالمصالح العامة، وطغى التشكيك والتجريح وتسجيل المواقف على تحكيم العقل والمنطق مما اضحى يشوه صورة الديموقراطية الكويتية ويهدد الموروث من ثوابتنا الوطنية المعهودة.

ان هناك حدودا ينبغي التزامها للجمع بين موقع المسؤولية وأمانة المسؤولية وإن الحكيم من اتعظ بتجارب غيره وبماضيه، وارتقى فوق تطلعاته الذاتية الى آمال الوطن ومستقبله وصيانة امنه واستقراره.

وعلينا ان نقبل الرأي الآخر كما علينا ان نتشاور لا ان نتخاصم وأن نختلف لا ان نتعادى وأن ننتقد بلا تشهير، وأن نحاسب بلا انتقام فكلنا من الكويت نبدأ وإليها ننتهي، وهي الباقية ونحن الزائلون.

إن وطننا أمانة في اعناقنا ولن يصنع مستقبله غيرنا ويكون ذلك بسلاح الوحدة الوطنية وبعدة المودة والتآلف والتعاون، ومد جسور الثقة والتآخي، ونبذ التعصب والتحزب والمزايدات.

إخواني،

إن الأمواج العاتية لا تعرف صديقا، وإن العواصف لا ترحم عزيزا، وفي بعض المواقف يجد المسؤول نفسه امام قرار يجبر على اتخاذه، وفاء بالأمانة التي يحملها في عنقه لمسؤوليته امام الله، ثم أمام الشعب الذي أولاه ثقته.

إن غايتنا جميعا وطن ثابت الاركان، وكويت شامخ البنيان يحتوينا بالأمن والاستقرار.

ومن أجل ذلك كان لزاما علي ان اتخذ قرارا صعبا ما كان بودي ان اتخذه ولكنني رأيت من واجبي حفاظا على امن وطننا وسلامة ابنائه ان اتخذ قرارا بحل مجلس الامة حلا دستوريا يتيح لنفوسنا جميعا ان تهدأ ولقلوبنا ان تطمئن ولعقولنا ان تفكر بما فيه مصلحتنا وخير وطننا في الحاضر والمستقبل.